المحاضرة الر ابعة: تابع

التحليل المؤسساتي كمنهج.

ب. حركية التمييز.

كتعبير ملموس عن التقسيم الاجتماعي، تمر المؤسسات الاجتماعية بالانشقاقات وتصنعها التناقضات، فهي لا تمثل مجموعات ملتحمة ومنسجمة كما ترنو إلى الظهور عليه، ولكنها جماعات متفرقة ومتراتبة، حيث تتموضع عناصرها المكونة في وضعيات متضادة (متصارعة)؛ حيث تخلق هذه التعارضات ***توترا إيجابيا*** ضروريا لحياة المؤسسة والتي تحولها إلى كليات حية متحركة.

يظهر الانشقاق الأول في تمايز **أعوان وزبائن** المؤسسة الاجتماعية. فالمؤسسات الاجتماعية تتميز كذلك بنظام معين، كما أشرنا، والذي يجب تلقينه لأعضائها. وبهذا الفعل يحدث قطع أساسي داخلها بين من هم مكلفون بتلقين هذا النظام، ومن هم خاضعون أو ملزمون باحترام ذلك النظام: بين واضعي المعايير والخاضعين للمعايير (normalisateurs/normalisés) (مثال الآباء والأبناء في مؤسسة الأسرة)[1].

ففي الحالة الأولى، يظهر **الأعوان** (les agents) كممثلين عن المؤسسة الاجتماعية، مؤهلين بذلك للدفاع عن مصالحها والتكلم باسمها. في الجهة المقابلة (الطرف الآخر)، نجد الزبائن (les clients) الذين تفرض عليهم قواعد الانضباط المؤسساتية. وبهذا فإن الأوائل يتموقعون من قمة المؤسسة الاجتماعية، مما يسمح لهم بممارسة سلطانهم (autorité)، أما الزبائن فهم خاملون ومخضعون (passifs, et assujettis)، وفاقدون لكل قدرة على الفعل المستقل.

تتأسس المؤسسة الاجتماعية كجماعة خاضعة في جوهرها للنظام الاجتماعي على علاقات التباعد، والتفاوت والضغوطات بين أفرادها[2] (الهيمنة والخضوع). وعندما يظهر هذا التشقق

---

[1] تتغير المواقع من مؤسسة غلى أخرى: فكل واحد يكون زبونا ثم يصبح عونا، خاضعا لمعايير المؤسسة في البداية، ثم مشاركا في تأطير آخرين في النهاية. هذا التقاطع والتراتب في المواقع والأدوار يضمن الانخراط في النظام المؤسس وفي استقراره العام.

[2] وهي نفس العلاقات التي نجدها في القاعدة القانونية: حيث يحق للأعوان أن يضعوا باسم السلطان المخول لهم، قواعد السلوك بالنسبة لأعضاء المؤسسة، وأن يفرضوا احترامها، حتى ولوكان ذلك باللجوء إلى القوة. بالنسبة لـ Hauriou فإن كل

الأول، فإنه سوف يتجه إلى التعمق بفعل البيروقراطية (قواعد السلوك) والتخصص الوظيفي، ليتحول من مجرد تقسيم تقني للمهام إلى نظام هيمنة قائم بذاته دائم ومهيكل.

تسير المؤسسة إذن من طرف "محترفين" (الأب والأم في مؤسسة الأسرة)، حائزين على معرفة متخصصة (تربية الأبناء على قواعد السلوك المقبول)، ومتحدين بتضامن وظائفي قوي (الزواج مثلا).

هذا الانشقاق ليس الوحيد، فالأعوان والزبائن لا يشكلون جماعة متجانسة، بل بالعكس جماعة متراتبة تؤسس لوجود علاقات السلطة والسلطان (pouvoir et autorité). فالأعضاء لديهم شبكة ارتباطات وانتماءات متنوعة، مما يجعلهم يحتلون مواقع مختلفة بالنسبة للمؤسسة الاجتماعية (مؤطِّر/مؤطَّر) التي ينتمون إليها، وبالنتيجة يختلف استقبالهم وفهمهم لمعايير المؤسسة الاجتماعية.

يتفاقم هذا التمايز بفعل ديناميكية المؤسسة، فكل مؤسسة تحاول جاهدة أن تهيكل مجال تدخلها وذلك بإقامة تصنيفات وتخصيصات حتى تتمكن من الاشتغال ومعالجة المشاكل بشكل مناسب. هذه النتيجة تدفعنا إلى عمق أكبر: فالمؤسسة الاجتماعية تولد من رحم التقسيم الاجتماعي، وتسهم باستمرار في إعادة إنتاج نفس التقسيم وتكريسه.

يخفي اتحاد الواجهة لأعوان المؤسسة (l'union de façade) الانشقاقات العمودية (حسب السن مثلا أو المكانة أب/ابن) والأفقية (حسب الجنس مثلا الأب/الأم؛ ابن/ابنة) المبنية تارة على الاندماج العضوي وتارة على الموقع في التراتبية (الأسرية مثلا). فهناك في الواقع **توترخفي** (مضمر)، بسبب الاستئثار (الاحتكار) الداخلي الذي يتقاسم أقاليم المؤسسة، فتظهر المواقع متمايزة بين قمة وقاعدة الجهاز (المؤسسة الاجتماعية)، بين ***مسيرين*** يريدون تركيز سلطة القرار في صالحهم، و***منفذين*** يتوقف عليهم نجاح الفعل المؤسساتي (يتوقف في الأساس على موافقتهم وانضباطهم

مؤسسة تحتوي على القانون الانضباطي الذي يتكون من مجموع الأفعال والقواعد القانونية المتأتية من السلطان الاجتماعي المؤسس، والتي تهدف إما إلى فرض إجراءات معينة على الأفراد، وإما خلق وضعيات متعاكسة، وإما ردع انحرافات السلوك... وهذا كله بداعي مصلحة المؤسسة من خلال التهديد باستعمال قوة القهر التي تملكها (*Principes de droit public*, op.cit, p 136).

وانصياعهم للقواعد المُمَأْسَسَة). وعندما تتقاطع وتتداخل هذه الانشقاقات فيما بينها، فإنها تحول المؤسسة الاجتماعية إلى حقل مواجهة مغلق، يعتمل من الداخل دون أن تظهر صراعاته من الخارج.

ج. التوحيد أو إعادة التجميع.

تقدم المؤسسة الاجتماعية نفسها كـ "***كل منتج***" بمسح آثار التقسيمات الداخلية وبتأكيد وحدتها البنائية. هذا التقديم ضروري من أجل الحفاظ على الانسجام والاستمرار: فلا يمكن لأي مؤسسة أن تستمر دون أن تحجب عن الأنظار كل ما هو اعتباطي مستتر (arbitraire implicite)، ومحو آثار العنف الرمزي الخفي لعلاقة "الهيمنة/الخضوع" التي تخترقها وتمزقها (تعبير مجازي)، حيث أن بقاءها واستمرارها يمر حتما عبر تجاهل التشرذم بإعادة خلق نفسها كـ "**كل متحد**"، منسجم ومتناغم.

فالمؤسسة الاجتماعية مطالبة بتحقيق الاطمئنان للمشاركين فيها، وتلك الرغبة في التكامل والاتحاد والانصهار الرمزي في وحدة واحدة غير قابلة للتجزؤ، وهو في الواقع إنتاج مخيالي وذي طبيعة وهمية: فالمؤسسة لا يمكنها أن تكون ذلك الجسد الواحد الصلب الذي لا تشوبه أية تشققات أو نتوءات، دونما الوقوع في اللاعضوي أو العملي-الخامل (pratico-inerte) أو غياب صفة الحياة عنها.

إن مفارقة المؤسسات الاجتماعية هي أن تظهر للأنظار كجسد جامد (ميت)، من أجل أن تستمر في ديناميكيتها وحركيتها (dynamique et agissante). ومنه فإن الخطاب الذي تسوقه المؤسسة الاجتماعية عن نفسها مبني على شكل مخطط متشابه ومتكرر، ونجده في كل مستويات الحياة الاجتماعية (في كل المؤسسات الاجتماعية)[3]، وهو مركب من ثلاثة مفاصل أساسية:

[3] وهو نفس المخطط الذي نجده في قلب إيديولوجية الصالح العام... ويمكن أن نستنتج من ذلك أن هذه الإيديولوجية ليست كغيرها، بل تمثل قلب كل خطابات الشرعنة (légitimation) للأشكال المُمَأسَسَة...

- **أولا:** أن هناك بين كل أعضاء الجماعة مصالح مشتركة تجعلهم متضامنين ضد المحيط الخارجي، وتخلق -بعيدا عن الاختلافات والنزاعات الفردية- ***إحساسا بالانتماء***.

- **ثانيا:** أن هذا الاشتراك في المصالح يتجسد في صورة رمزية تهتم بتوحيد هوية الجماعة، وبث الإحساس لدى الأعضاء بالانتماء إلى مجموع معقول، ومنسجم وعقلاني. وبهذا فالمؤسسة الاجتماعية كوحدة تجريدية تجسد وحدة الجماعة، وتمثل أداة تجميع تتيح لها التمتع بالنظام والمنطق وتعبر عن جوهرها: هي كائن غير عضوي يمثل الجماعة المنتظمة.
- **ثالثا:** أن السلطان المُمَأْسَس يرتكز على هذا الجهاز المنصب فوق الجماعة، لكي يمارس السلطة باسم المؤسسة الاجتماعية وليس باسم المسيرين (الأعوان)؛ الذين يمثلونها وينطقون باسمها وليس بأسمائهم الخاصة، وهم في خدمة الجماعة ومهتمون بمصالحها.

التحوير الذي يحدث من خلال الصورة الرمزية للمؤسسة الاجتماعية ككل متحد هو الذي يخفي وراءه ذلك "الطوطم" الذي يوهم الناظر من الخارج والزبائن كذلك بغياب صفة الشخصانية (dépersonnaliser) عن علاقات الهيمنة والخضوع، حيث أنه في غضون ذلك يتم "***اختلاس***" (escamotage du pouvoir) السلطة داخل الجماعة او المؤسسة الاجتماعية.

يُوجَّه خطاب التناغم والانسجام والتفاهم المطلق من طرف المؤسسة الاجتماعية عن نفسها إلى الأعوان لكي يحسنوا ممارسة مهمة التلقين، كما يُوجَّه للزبائن لتسهيل ممارسة السلطان المؤسساتي عليهم، ويتم تسويقه في الحالتين عبر نفس المصطلحات والعبارات والتراكيب، مع الاستثناءات (التحويرات اللغوية) التي تتعلق بمزايا مواقع المتحدثين باسم المؤسسة الاجتماعية (المعلمة هي الأم الثانية، كاد المعلم أن يكون رسولا، الإمام حامل كلام الله، السياسي يحمي المواطن...).

المحاضرة الخامسة.

I. مستويات التحليل الثلاث:

2 . المجتمع:

تمهيد:

لا تشكل دراسة الأشكال الممأسسة المتفردة سوى مستوى أولا من مقاربة الفعل (الظاهرة) المؤسساتي(ة)، وعلى التحليل المؤسساتي أن يتخلى عن الحقل المغلق، والإقليم المغلق لكل مؤسسة اجتماعية على حدة ليهتم كذلك بالتشكيل (البناء) الكلي، إذ يتفاعل أفق التحليل هذا لا محالة مع العنصر السابق. فالمؤسسات الاجتماعية ليست في الواقع مجموعات منفصلة (مقسمة) ومستقلة يحتوي كل منها على منطق تنظيم واشتغال خاص؛ فهي قطع متتاخمة لنفس النسيج المؤسساتي، مترابطة فيما بينها بكثير من الألياف وتشكل نظاما تناضديا (متناضدا) منسجما، حيث يحدد المنطق خصوصيات الإنتاجات المؤسساتية المنفردة. ليس فقط لأن كل مؤسسة تتعرف سلبيا بالنسبة الأشكال الممأسسة (للمؤسسات) الأخرى، بل أكثر من ذلك فهي مبصومة ومميزة (موصومة) بالقيم الاجتماعية المهيمنة وبأنماط التنظيم السائدة.

عندما يمارس التحليل المؤسساتي على المجتمع الكلي فإنه يهدف إلى إظهار -من خلال منهج توليدي (génétique) وبنيوي (struturale)- النظام الكامن (المستتر) الذي يدفع إلى بناء (إنتاج) القواعد المؤسساتية والذي يتحكم في ترتيبها وتراصفها الداخلي: فالأمر يتعلق عند استعراض جينيالوجية المؤسسات الاجتماعية، ووصف علاقاتها المتبادلة، وكشف الروابط التي توحدها، بتبيان (إظهار/الإشارة) التمفصلات الأساسية لنظام الرقابة على السلوكات الخاص بمجتمع معين. هذا النظام الذي يظهر للوهلة الأولى على شكل بناء علمي/عقلاني، حيث يسهم كل عنصر بداخله في استقرار الكل. لكن المؤسسات الاجتماعية في الواقع أكثر تعقيدا وأقل انسجاما مما يمكن ان يظهره التناول النظري لها.

ولكن لكي نفهم منطق تفاعل المؤسسات الاجتماعية حتى تشكل مجتمعا، نورد تصورين: الأول ينظر إليها كشكل هندسي كبناية مثلا (une architecture)، والثاني يتعلق بالنظر إليها كقطعة نسيج (un tissu).

أ. الهندسة المؤسساتية.

عندما نتناول المؤسسات الاجتماعية في كليتها وليس فقط في تفرداتها، فإنها تفرض علينا نفسها في صورة "البناية" (l'édifice) المتراصة والمتراصفة (متراكبة فوق بعضها البعض)، حيث تظهر المؤسسات الاجتماعية كعناصر مكونة لمجموعة، أو كأجزاء تشكل "كلا" يحتويهم ويتجاوزهم. هذه البناية متناضدة (stratifié) بلا شك، وتحتوي على تدرج هرمي وعلى مستويات متراكبة (superposés)، ولكن انسجامها ليس مضمونا (متفقا عليه) بالمرة. وبالتالي يكون هدف التحليل المؤسساتي هو الكشف عن الخطوط العريضة لهذا البناء الهندسي، واكتشاف البنية (la structure) من الإطار أو الهيكل (charpente)، وتعريف أو تحديد الوضعيات المتناسبة مع كل عنصر مكون.

- تنتج الهندسة المؤسساتية أولا من ترابط الأشكال المُمَأسَسَة. فمختلف الأقاليم المؤسساتية ليست متجانسة، ولكنها فقط موجودة في نفس مخطط التنظيم (plan d'organisation)[4] الناتج عن تقسيم الفضاء الاجتماعي، والذي تشكل فيه المؤسسات الاجتماعية أجزاءا أو شظايا غير قابلة للفصل، فهي مترابطة مع بعضها البعض. وبالتالي لا يمثل التمييز بين المؤسسات الاجتماعية سوى تقنية للتموقع أو تسييج الفضاء الاجتماعي الذي يخضع لقوانين معينة وينتج آثارا معينة.
- يكشف التحليل المؤسساتي أن هذا التسييج متنوع حسب الحالات، كامل وكثيف. فشبكة المؤسسات الاجتماعية تنضوي على تعقيدات متنوعة: يمكن أن تكون فظة (fruste)، أو مختصرة (sommaire)، غير مكتملة (peu affiné)، أو تقتصر على مؤسسات اجتماعية معينة تستحوذ على أقاليم واسعة؛ كما يمكن أن تكون متقنة (affiné)، حذقة (subtil)،

[4] G. Deleuze et C. Parnet, *Dialogues*, Flammarion, 1977, p 157.

وراقية في كمالها (sophistiqué) تشتمل على آليات رقابة دقيقة مصغرة مندسة في المجتمع بأكمله. هذا الفهم هو الغالب: فالقواعد والترتيبات القانونية الثقيلة والضخمة والمتعاظمة التي تتخذ كقاعدة تنظيم في البلدان المتخلفة مثلا، بدأت تترك مكانها عموما لأجهزة مرنة، مجزأة ومرقمنة تسمح بنشر النظام الاجتماعي في كل تفاصيل الحياة الاجتماعية. هكذا ظهر ما أسماه ميشيل فوكو "التكنولوجيات الجديدة للسلطة" في البلدان الغربية خلال القرن الثامن عشر، المبنية على كثافة دوائر رقابة مؤسساتية رفيعة.

- غير أن هذا التطور ليس حتميا أو لا رجعة فيه، فالأنظمة التسلطية تفضل بالعكس الأجهزة الثقيلة والمرئية (الدولة، الحزب...) التي يمكن التحكم فيها والتلاعب بها -ما يمكن اعتباره نهجا رجعيا[5]. يتراوح تسييج الفضاء الاجتماعي بين التواصل والتقطع. إذا كانت شبكة المؤسسات الاجتماعية مرتخية فإنها تحتفظ بحيز من الحرية وبهامش من الاستقلالية. في نقاط تلاقي المؤسسات الاجتماعية هناك فراغات بيضاء وممرات صغيرة التي يمكن للأفراد أن ينزلقوا من خلالها خارج النظام المُمَأسَس (الشارع الذي يفصل بين البيت والمدرسة).
- هذا النظام يحاول أن يكون دائما جامعا، شاملا ومتعدد الأبعاد، مُجَمِّعا وصارما: فهو لا يحتمل أن تفلت أجزاء من الحياة الاجتماعية من قبضته، أو أن تتدفق التفاعلات الاجتماعية خارج نطاق القنوات المرسومة لتدفقها وتهذيب سريانها (جريانها)، مدعيا تسيير -ومن خلال ذلك حيازة أو ملكية- وجود الأفراد في مختلف تمظهراته. حيث أنه يرنو إلى أن يغطي تدريجيا مجمل الحقل الاجتماعي، بأن يسد الممرات الصغيرة تدريجيا (يؤطر حركة ولعب الأطفال في الشارع)، مقلصا إياها إلى حد القضاء عليها (محوها).

- بالنهاية، في حين كان الضبط الاجتماعي (الرقابة) الناتج عن الاستعمال المشترك أو المتناوب لمختلف المؤسسات الاجتماعية في الماضي سطحيا وبعيدا أو عن بعد، يحدث اليوم (في مجتمعات الحداثة) بشكل مُخترِق ودقيق ويدفع تأثيراته إلى أقصى أعماق الحياة

[5] فقر النسيج المؤسساتي في البلدان الاشتراكية وضيق مجال وسائل الرقابة المستعملة دفعا B. Barret-Kriegel, «L'intellectuel et l'Etat»، (L'Arc, n° 70, 1978, p 60) إلى أن يعتبر بأن الأمر لا يتعلق بتقدم في تقنيات الضبط الاجتماعي بقدر ما يتعلق بنموذج قديم ومتخلف.

الاجتماعية. فنحن بصدد تعقد واستقواء متزايد للارتباطات المؤسساتية، مما يزيد من ثقل الضغوطات والإكراهات الاجتماعية.

- ليست المؤسسات الاجتماعية مترابطة مع بعضها البعض فقط بل متموقعة ومنتظمة في محيط المجتمع في نظام معين (un certain ordre)، حيث يتجسد هذا النظام بطرق مختلفة، منها:

1) من خلال التراتب: المتميز بنمط مختلف جدا من التواجد في الفضاء الاجتماعي؛ حيث تتراتب المؤسسات الاجتماعية في شكل هرمي، يوجد في قاعدته خلايا مؤسساتية مجزأة ومفصولة عن بعضها البعض؛ ثم يوجد في وسطه مؤسسات وسيطة، أو مؤسسات مجهرية، تحتل مساحة اجتماعية أكبر (الإدارات، الأحزاب، المؤسسات الاقتصادية...)؛ ويوجد في قمته مؤسسات عملاقة تجمع المؤسسات السابقة صانعة هيكل المجتمع (نظام الحكم، السياسة، الاقتصاد). وهكذا تنقسم مثلا المؤسسة الإدارية إلى إدارات قطاعية أو إقليمية (البلديات والجماعات المحلية، الشركات والمؤسسات العمومية)، التي تنقسم بدورها إلى مصالح مختصة ومتنافسة. بالنسبة لرونار RENARD، هكذا تضطر المؤسسات إلى التنسيق فيما بينها لتشكل مؤسسات قادرة على الفهم ومفهومة أكثر فأكثر. ولكن الحركية تتشابه في كلتا حالتي الصعود أو النزول: يتشكل النظام المؤسساتي من خلال التَّجَزُّء والتباعد المتتالي وكذلك من خلال إعادة التجميع في كيانات أوسع، التي حينما تتشكل تنحو كل مؤسسة اجتماعية إلى التكاثر والتضاعف إلى كيانات مؤسساتية مجهرية متنوعة. تواجهنا هذه النتيجة عندما نفحص ظروف نشأة وتكوين مختلف الدول مثلا: إذا كان الاقطاع مثالا أو تجسيدا لصيرورة صاعدة، فالدولة المطلقة (l'Etat absolutiste) هي مثال عن إعادة هيكلة الفضاء الاجتماعي انطلاقا من الوسط.
2) من خلال التمفصل (l'articulation): مسلحة بأسلحة خاصة، تتدخل المؤسسات الاجتماعية في لحظات مختلفة ومتتالية من صيرورة معيرة أو تعيير (normalisation) السلوكات. فبعضها (الأسرة والمدرسة مثلا) تمثل أجهزة أولية للتنشئة الاجتماعية، موجهة لتلقين القيم القاعدية التي يرتكز عليها النظام الاجتماعي كله؛ وتسهم

المؤسسات الاجتماعية الأخرى في تمديد وإسناد الفعل البيداغوجي للأسرة والمدرسة من أجل المثاقفة المستمرة (أو التنشئة الاجتماعية). ولكن هاتين الأخيرتين ليستا دائما متشابهتين: فلكل منها مجالات اختصاص وتقنيات تأثير لا يستهان بها. وبهذا يتجلى النظام المؤسساتي كشبكة مؤسسات على شكل متتالية من الرفوف (en cascade) تتدخل تباعا الواحدة بعد الأخرى من أجل التغطية الشاملة للفضاء الاجتماعي وتصحيح كا واحدة منها اخفاقات الأخرى: لا تحقق أي مؤسسة اجتماعية الضبط والرقابة التامة على سلوكات مواطنيها أو رعاياها، ولأن كل مؤسسة تحتوي بالتعريف على انحرافاتها الخاصة، وجب عليها أن تستند على المؤسسة التي تليها[6]. في نهاية الصيرورة، نجد المؤسسات الاجتماعية "آخر ملجأ" (المؤسسات العقابية وإعادة التربية ومؤسسات الاستشفاء النفسي)، التي تتكفل بعزل وحبس الانحراف غير المعالج حتى لا تنتشر عدواه ولا يشيطن بقية النسيج الاجتماعي. يهتم التحليل المؤسساتي بإعادة تشكيل هذه السلسلة المؤسساتية التي تشحذ الجسد الاجتماعي وتشكل دوائر التنشئة الاجتماعية.

3) أخيرا، من خلال التناضد الهرمي: حيث لا تتشابه الأقاليم المؤسساتية ولا تقبل التبادل أو التعويض: فبعض المؤسسات الاجتماعية تحظى بموقع أفضلية تجعلها قادرة على هيكلة الفضاء الاجتماعي حولها (الأسرة والمدرسة مثلا). إذ ينبني النظام المؤسساتي حول قطب معين أو عقدة مهيمنة تختلف باختلاف المجتمعات[7] التي تعمل كمركز ثقل أو كمركز جذب وخاصة كحجر الزاوية من خلال ضمانها لانسجام المجموعة.

- يكشف التحليل المؤسساتي عن ظواهر الهيمنة المؤسساتية، وفي نفس الوقت يكشف عن شكل العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع معين. وإن كان يستهدف توضيح تراصف النظام المؤسساتي، فتقديمه لهندسة المؤسسات بهذا الشكل الهندسي يبقى قاصرا وغير كاف

[6] لهذا نجد أن اخفاقات الأسرة والمدرسة تستلزم اللجوء إلى مؤسسات التربية الخاصة، وعند الحاجة يتم اللجوء إلى مؤسسات إعادة التربية لما قبل الجنوح، وفي حالة اليأس، يتم اللجوء إلى السجن أو مستشفى الأمراض العقلية.

[7] احتلت الكنيسة لفترة طويلة في الغرب مكانة أو وضعية بارزة، ثم جاءت الدولة لتخلفها، على الأقل كجهاز مكلف بتدعيم رمزية المعايير الاجتماعية.

عندما يقدم تشكيل الجهاز المؤسساتي من خلال تراكب وتراص عناصره؛ إذ يهمل من الاهتمام التداخلات والانزلاقات التي يمكن أن تحدث بين المؤسسات الاجتماعية. وجب إذن تصحيحها بالأخذ في الاعتبار العنصر الموالي.

المحاضرة السادسة: تابع

II. مستويات التحليل الثلاث:

2 . المجتمع:

ب. النسيج المؤسساتي.

إن الكناية بشكل البناية في تصوير النظام المؤسساتي قد يوحي بأنه يتكون من سلسلة من العناصر المحددة الأطراف ذات الحدود الواضحة، وبأبعاد وحجم متغيرين، حيث تتراكب هذه العناصر وتتناضد -تعمل بعضها كقاعدة، كدعامة أو هيكل للمجموع. هذا التصوير[8] ليس كافيا لسببين متوافقين:

فمن جهة، هو لا يتيح فهم ما يجعل مختلف العناصر تبقى متراصة مع بعضها البعض لتشكل المجموع وتضمن انسجامه -إلا إذا افترضنا وجود "يد خفية".

من جهة أخرى، أنه يفترض مسبقا فصلا واضحا بين الأشكال الممأسسة، في حين أنها تنتمي إلى نفس الفضاء الاجتماعي، الذي هو بالتعريف غير قابل للكسر والتجزيء، وأن هذا الانتماء المشترك قد ينتج بعض آثار التقاطع والنفاذية بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

- إذا كانت كل مؤسسة حريصة على تحديد إقليمها ونطاق تدخلها، فذلك لا يعني تقسيما صلبا وجامدا. فالأقاليم المؤسساتية تتلامس أولا بشكل جزئي: وإن كان لكل منها مواطنوها

[8] الذي ينخرط فيه الماركسيون من خلال التمييز بين البنية التحتية/والنبية الفوقية.

أو تلاميذها، فإن المؤسسات الاجتماعية تؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر بواسطة هؤلاء الرعايا في الجماعات الموجودة بجانبها وإن كانت لا تقع تحت نطاق تأثيرها نظريا. أما بالنسبة للعمل الذي تؤديه داخل نطاق إقليمها، فإن له تأثيرا كذلك على باقي المسرح المؤسساتي.

- ثم ثانيا، فإن المهمة الأداتية (instrumentale) التي تضطلع بها المؤسسات الاجتماعية، مهما كان مجال فعلها ومهما كان نطاق تأثيرها، تجعل المؤسسات الاجتماعية تشارك أو يسهم كل منها في نفس الوظيفة وهي تطبيع السوكات (normalisation) ونشر نفس القيم الاجتماعية القاعدية: فالفعل المؤسساتي يستهدف -في نهاية المطاف- دائما وأبدا الحصول على خضوع الأفراد للنظام الممأسس والظفر بانخراطهم (استيعابهم) في القيم الاجتماعية المهيمنة[9].
- ليس هناك إذن تخصص وإنما هناك تقاطع عمودي بين الوظائف المختلفة للمؤسسات الاجتماعية: فبجانب وظائفها الرسمية والظاهرة تؤدي المؤسسات الاجتماعية وظائف أخرى مخفية أو غير رسمية، تجعلها تدوس على الأقاليم المحددة[10]، وتتجاوز تفرداتها الخاصة من أجل تقوية النظام الاجتماعي العام.
- يُظهِر لنا هذا الاستنتاج أن المبدأ الذي يحكم تراصف النظام المؤسساتي ليس هو التراص وإنما التقاطع. إذ تحدد كل مؤسسة خصوصياتها بحجز حقل فعلها الإقليمي على معلم عمودي، تحميه وتدافع عنه. لكن هذا الدفاع ينقلب عليها عندما تجد نفسها مخترقة أفقيا من قبل مجموع المؤسسات الاجتماعية الأخرى[11].
- لا تخرج المؤسسة إذن من العدم، فهي منتج لسياق اجتماعي معين، وهي دائما اسقاط أو انعكاس أو استقطاب للنظام الاجتماعي الكلي؛ وهي تعيد إنتاج -مع التخصيص- المحددات التي تؤثر على مجمل الأشكال الممأسسة (الممارسات).

---

[9] يمكن أن نلاحظ ذلك في الأسرة والمدرسة أو الرياضة، اللائي بجانب وظائفهن الأداتية الرسمية (تنمية العاطفة والفكر والبدن) تلقنن القيم الرأسمالية المهيمنة (العمل، المردودية، التنافس) ونمطا معينا من الخضوع لسلطان الحكم.

[10] فالتربية مثلا ليست فقط من اختصاص المدرسة المكلفة بذلك رسميا، بل تضطلع بها مؤسسات أخرى كالأسرة والكنيسة أو الجيش- الذي على الرغم من أن مجال فعله يبدو مختلفا نظريا- إلا أنه يسهم في التربية بشكل مستتر (ترويض الجسد وحثه على الانضباط والاستقامة).

[11] تدافع المدرسة بشراسة على احتكار فعل التربية ضد الأسرة، والمؤسسات الاقتصادية وحتى الدولة، ولكنها في الواقع دائما ومسبقا مُنَمْذَجَة (من النموذج) ومقيدة بالعلاقات المنتجة داخل الأسرة والمؤسسات الاقتصادية والدولة (إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والهيمنة البرجوازية حسب دراسة بيير بورديو وجان كلود باسورون).

- ليس تعامد الوظائف في نهاية المطاف سوى ترجمة لصيرورة الجانبية (latéralisation) المدعومة من قبل تعامد الانتماءات: فزبائن مؤسسة اجتماعية ما ليسوا محصورين في نطاق اختصاصها الحصري، وهكذا تنحو القيم الاجتماعية إلى التنقل من مكان إلى آخر ومن جيل إلى جيل بوساطتها[12].
- بالنهاية، هكذا تشكل المؤسسات الاجتماعية على مستوى المجتمع الكلي أكثر من مجرد بناية، بل تشكل نسيجا تتقاطع خيوطه لتنتج قطعة متراصة الخيوط عموديا وأفقيا، وهو ما أسميناه النسيج المؤسساتي.

[12] تلاميذ المدرسة هو منتج لنوع معين من الأسر والعكس.